أثر التسهيلات والقروض الائتمانية على مؤشرات السيولة بالمصارف التجارية العاملة في ليبيا

د.أيمن محمد الفيتوري الأجنف

د.علي مفتاح غيث الزوالي.

كلية المحاسبة/ جامعة غريان

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر ال قروض والتسهيلات الائتمانية على المصارف التجارية العاملة في ليبيا خلال الفترة(2008-2016).

ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم اختيار التسهيلات والقروض كمتغير مستقل، ودراسة أثره على المتغير التابع مؤشرات السيولة، حيث قاست الدراسة المتغير التابع (مؤشرات السيولة) من خلال: معدل الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، ومعدل إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، ومعدل إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول، وتم اعتماد المتغير المستقل (التسهيلات والقروض) من خلال التقارير المالية الصادرة عن المصارف عينة الدراسة وذلك حسب تعليمات مصرف ليبيا المركزي.

هذا وقد شملت عينة الدراسة مصرف الصحاري ومصرف الجمهورية و المصرف التجاري الوطني ومصرف الوحدة ومصرف التجارة والتنمية ومصرف شمال أفريقيا ومصرف الأمان ومصرف الإجماع العربي ومصرف الوفاء ومصرف الواحة ومصرف المتوسط ومصرف التجاري العربي ومصرف السراي ومصرف المتحد ومصرف الخليج الأول الليبي ومصرف النوران ، حيث تم جمع البيانات من واقع التقارير المالية الصادرة عن المصارف عينة الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي إيجابي للتسهيلات والقروض على معدل الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ، و عدم وجود أثر معنوي للتسهيلات والقروض على معدل إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع، في حين وجود أثر معنوي إيجابي للتسهيلات والقروض على معدل إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول في المصارف التجارية العاملة في ليبيا.

المقدمة:

تعتبر التسهيلات والقروض الائتمانية من أبرز جوانب النشاط المصرفي في الوقت الحاضر، وذلك من خلال استعراض التقارير المالية للمصارف التجارية نجد أن القروض والتسهيلات الائتمانية تمثل الجانب الأكبر من موجودات هذه المصارف، ويعتبر النشاط الائتماني ركيزة العمل الأساسية للمصارف التجارية حيث إن العمل الأساسي لهذه المصارف هو إعادة إقراض الودائع المحصلة من عملائها وذلك بقصد تحقيق الربح الذي يعتبر الهدف الأساسي لهذه المصارف، ولا يتوقف تأثير النشاط الائتماني على المصرف نفسه وإنما يمتد ليشمل الاقتصاد ككل، لذلك يتوجب على القائمين على هذا النشاط حسن الاستخدام والتوظيف لهذه الأموال مع مراعاة الدقة في اتخاذ القرارات الائتمانية.

وقد شهدت المصارف التجارية خلال الفترة الماضية تطوراً بالغ الأهمية وتوسعت في منح القروض والتسهيلات وذلك نظراً لزيادة الطلب على التمويل الناتج عن التطور الكبير في حجم الشركات والزيادة في حجم أعمالها وانتشار الشركات العالمية، هذا بدوره ساعد على تطور عمل المصارف وانتشارها حيث تعتبر المصارف العمود الفقري في اقتصاديات الدول.

ونتيجة للتطور الملحوظ في حجم الأعمال وتطور الأسواق المالية وزيادة الطلب على التسهيلات تعاني المصارف التجارية في الوقت الحاضر من عدة مشاكل، أهمها المشاكل المتعلقة بالمعايير المتبعة في منح التسهيلات والقروض ، حيث نشاهد الأزمات المالية التي يمر بها العالم والتي أدت إلى انهيارات اقتصادية كبيرة بالإضافة إلى إفلاس عدد كبير من المصارف.

علية فإن على المصارف التجارية الليبية مواجهة هذه التحديات ومواكبة الأساليب والوسائل لإدارة التسهيلات الائتمانية والمحافظة على معدل السيولة ضمن المستوى المطلوب، حيث تعتبر المصارف التجارية الليبية إحدى الدعامات الأساسية في بناء هيكل الاقتصاد للدولة، وقد أصبحت لها أهمية في الفترة الأخيرة وذلك لمساهمتها الفعالة في تطوير وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية، وهي تلعب دوراً كبيراً لايمكن الاستغناء عنه في تنفيذ أهداف ومكونات السياسة النقدية للدولة، كما تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير الثقة ودعم الاستقرار الاقتصادي للدولة.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

يعتبر التعثر المصرفي بداية نشوء أزمة سيولة في المصرف بسبب وجود فجوة بين إجمالي المطلوبات وإجمالي الموجودات المصرفية، حيث يؤدي التعثر إلى تأكل رأس مال المصرف، أي أن التعثر هو تلك الحالة التي يصبح بموجبها المصرف عاجزاً عن مواجهة السحوبات الكبيرة من الودائع نظراً لانخفاض معدل السيولة بسبب

تعرض المصرف إلى مشاكل وصعوبات وصدمات تؤثر على قيمة أصوله وتحقيقه للإيرادات، تجعله غير قادر على سداد الالتزامات سواء كانت مرتبطة بسحب الودائع أو مرتبطة بمنح التسهيلات والقروض الائتمانية.

وتهدف المصارف التجارية إلى الحفاظ على مستوى من السيولة يمكنها من تحسين مستواها إلى جانب القيام بالوظائف الاجتماعية والتنموية، وهذا يتطلب البحث في المشاكل التي تعترض تحقيق ذلك الهدف ويطرح تساؤلاً على درجة كبيرة من الأهمية وهو ما أثر القروض والتسهيلات على مؤشرات السيولة بالمصارف التجارية الليبية ؟

ومن خلال هذا التساؤل يمكن اشتقاق العديد من التساؤلات من أهمها ما يلي:

أ- ماهو أثر القروض والتسهيلات الائتمانية على معدل الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في المصارف التجارية الليبية؟

ب- ماهو أثر القروض والتسهيلات الائتمانية على معدل إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع في المصارف التجارية الليبية؟

ج- ماهو أثر القروض والتسهيلات الائتمانية على معدل إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول في المصارف التجارية الليبية؟

الدراسات السابقة

1-Gisella&Mastrelo،(2005)، الأساليب النوعية لتحليل مؤشرات الجدارة الائتمانية البنكية.)[1]

هدفت الدراسة إلى تقييم أساليب البنوك الايطالية في تقديم القروض لعملائها بالاعتماد على مجموعة من المعايير النوعية. وبإتباع منهجية نوعية قامت على تحليل مجموعة من قرارات القروض المقدمة للعملاء من قبل مجموعة من البنوك الايطالية.

حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك عدة أسباب لاستخدام أسلوب المؤشرات النوعية، منها: التحليل الإحصائي لوضع العميل، وهو نوع من أنواع التحليل غير قائم على الأرقام وإنما قائم على بعض مؤشرات النوعية، مثل : السمعة والقدرة على السداد والتعاملات السابقة، إلا أن ما يواجه البنوك من صعوبات في هذا المجال يبرز من خلال عدم القدرة على تحديد أيها الأهم أو الذي يمكن الاعتماد عليه أكثر في عملية معرفة قدرات العميل على السداد لغايات منح القرض.

2- Benczur, Illut ، (2006)، القروض المصرفية والتاريخ الائتماني.[2]

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور تاريخ العميل الائتماني في منح البنك قرض له، وتكونت عينة الدراسة من(3) بنوك أسبانية طبق الباحثان عليها دراستهما، حيث قاما بتحليل وثائقها وتوزيع أداة دراسة تتضمن بعض

[1]- Gisella, f &Mastrelo, G,A,2005, **Fuzzy Way to Evaluate the Qualitative Attributes in Bank Lending creditworthiness**, Information Processing and Security Systems Journal. 10 (7):p.387-389.

[2]- Benczur, P &Illut, C, **Determents of Spreads on Sovereign Bank Loans,** The Role of Credit History, JEK Journal, v30, 1 , 2006, p11.

المؤشرات الاقتصادية لقدرة العميل واستبانه أخرى تتضمن متغيرات تختص بأخطاء يمكن أن يقع فيها الموظفون.

وخلصت الدراسة إلى أن سمعة العميل المالية وتاريخه السابق في التعامل مع البنك تلعب دوراً أساسياً في الموافقة على منح القرض، وفي تحديد حجم القرض، حيث يقوم الموظفون بدراسة هذه المؤشرات قبل منحه القرض وأثناء عملية السداد.

3- زايدة، (2006)، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني.[1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على ظاهرة تعثر التسهيلات الائتمانية، كما هدفت إلى استكشاف أسباب التعثر المصرفي، حيث تكونت عينة الدراسة من (60) موظفاً من متخذي قرار الائتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة، وفروعها التي تقوم بمنح الائتمان، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استبانه، وتحليل بياناتها والاستفادة من أهم المؤشرات المصرفية والمالية وأداء المصارف خلال الفترة(2000-2005)، حيث أسفرت أبرز النتائج إلى وجود العديد من العقبات التي تواجه السياسة الائتمانية في المصارف العاملة في فلسطين، بالإضافة إلى عدم تمكنهم من استخدام أدوات تخفيض الائتمان كالعلاجية والتنويع نظراً للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتردية.

4- مشجل ومحمود،(2006)، أثر استراتيجيات تنمية الموارد المالية في سياسات الائتمان المصرفي.[2]

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر استراتيجيات تنمية الموارد المالية في سياسات الائتمان المصرفي ودراسة مشكلة تعاني منها المصارف وهي كيفية اختيار الاستراتيجيات الملائمة التي تسهم في تنمية الموارد المالية، وتوليد الطاقة الاستثمارية ووضع السياسات التي يمكن من خلالها المحافظة على موقع المصرف في سوق المنافسة المصرفية، وقد تم جمع البيانات المطلوبة لغرض انجاز الجانب العملي من خلال اعتماد أسلوب الإستبانه الموزعة على (30) مديراً ومسؤولاً ضمن مستويات إدارية مختلفة في المصرف.

وقد توصلت الدراسة إلى أن إتباع استراتيجية تنمية الودائع أثر بشكل إيجابي ومعنوي في سياسات الائتمان التي يتبعها المصرف، كما أن الاحتياطي القانوني لا يؤث ر في سياسات الائتمان المصرفي بشكل كبير، وقد أوصت الدراسة بجملة من التوصيات لعل أهمها: أنه يتعين على إدارة المصرف متابعة التغيرات البيئية لمواجهة التحديات من خلال اختيار الاستراتيجيات المالية المناسبة.

[1]- زايدة، دعاء محمد، (2006)، التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، رسالة ماجستير في المحاسبة، غزة، فلسطين.
[2]- مشجل، هاني حميد ومحمود، دجلة مهدي،(2006)، أثر استراتيجيات تنمية الموارد في سياسات الائتمان المصرفي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد2، جامعة بغداد، العراق،ص111.

5- آل ثاني، (2011)، توظيف الأموال في المصارف في دولة قطر.[1]

هدفت الدراسة إلى المقارنة بين نشاط توظيف الأموال في المصارف الإسلامية، والمصارف التقليدية في دولة قطر، وذلك ببيان المفاهيم الأساسية ومقارنة قيم ونسب توزيعات نشاط توظيف الأموال، من حيث القطاعات الاقتصادية المختلفة، وأساليب توظيف الأموال، ونطاق التوظيف، وآجال التوظيف، ومعدل العائد على الاستثمار. كما هدفت الدراسة إلى بيان مدى فاعلية نشاط توظيف الأموال في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ببعد مقارن، وتقديم نموذج مقترح يسهم في تعديل كفاءة نشاط توظيف الأموال.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود انحراف في نشاط توظيف الأموال في المصارف عن أهدافها، وذلك بسبب تركز نشاط التوظيف على معيار الربحية كأساس في اختيار كل أساليب التوظيف ومجالاتها، كما بينت الدراسة أن المصارف التقليدية كان تركيزها منصب على القطاعات الحكومية، وقطاع التجارة، وقطاع الإسكان. أمَّا باقي القطاعات توظف فيها بنسب ضئيلة وهي الخدمات والمقاولات والصناعة.

6- Phihip، (2011)، العلاقة بين سياسات الائتمان وأداء القروض في محفظة مؤسسات التمويل الصغيرة.[2]

هدفت الدراسة إلى بيان سياسات الائتمان وأداء القروض في محفظة مؤسسات التمويل الصغيرة، ودراسة السياسة الائتمانية في أوغندا، لتقييم أداء محفظة التمويل الائتماني فيها، حيث أشارت النتائج إلى أن السياسية الائتمانية في أوغندا تستخدم لأغراض بيان تفاصيل العملاء ومتابعة بعض القيود المفروضة على الائتمان عند منح القروض للعملاء. كما تشير النتائج إلى أن مؤسسات التمويل الصغيرة لديها مجموعة متنوعة من المنتجات مثل التمويلات التجارية، والتمويلات الفردية. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين سياسات الائتمان وأداء القروض مما يدل على أن السياسة الائتمانية تؤثر على مستوى أداء التمويلات المالية في أوغندا، وبينت النتائج أن السياسة الائتمانية إذا لم تصمم بشكل واضح يمكن أن تؤثر سلباً على أداء مؤسسات التمويل الصغيرة. واقترحت الدراسة جملة من التوصيات أهمها: أن تعمل المؤسسات على تحسين سياسة الائتمان، وأن تقوم هذه المؤسسات بتدريب موظفيها على كيفية التعامل مع السياسة الائتمانية التي وضعتها المنظمة.

[1]- آل ثاني، دانة بنت خليفة بن عبدالله،(2011)، توظيف الأموال في المصارف في قطر، رسالة ماجستير في الاقتصاد والمصارف، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

[2]- PHILIP, MULEMA SAMUEL,(2011). **Credit Policy and Loan Portfolo Performance in Microfinance in Microfinance Institions**: case Study of Uganda Finance Trust Central Bank, Kampala, ARESEARCH REPORT SUBMITTED TO MAKERERE UNIVERSITY IN PARTIAL FULFILLMENT. UGANDA.

7- الحداد (2007)، دور إدارة التدفقات النقدية في كفاءة توظيف الأموال في المصارف التجارية الليبية.[1]

هدفت الدراسة إلى بيان دور التدفقات النقدية في كفاءة توظيف الأموال في المصارف التجارية الليبية، من خلال إلقاء الضوء على إدارة التدفقات النقدية بصورة عامة، وإدارة التدفقات النقدية بالمصارف التجارية الليبية بصورة خاصة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود بعض الخلل والقصور في إدارة التدفقات النقدية بالمصارف التجارية الليبية، والذي يمكن بدوره ينعكس سلباً على قدرتها في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من حيث التوقيت والحجم، إضافة إلى أن عملية التخطيط تتأثر بدور مصرف ليبيا المركزي، مما يعني عدم تمتع عملية التخطيط بدرجة كافية من المرونة وقابلية التعديل، وأشارت النتائج إلى أن التخطيط الحالي للتدفقات النقدية يفتقر إلى الاستمرارية والدورية بشكل عام، والاعتماد على الميزانيات التقديرية.

كما أوصت الدراسة بضرورة العمل على تحسين قدرة إدارة التدفقات النقدية في المصارف التجارية الليبية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من حيث التوقيت والحجم لأجال مختلفة، والعمل على تطوير عملية التخطيط الحالي بما يلأئم أعماها وأنشطتها.

فرضيات الدراسة

H01-1: الفرضية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\propto \leq 0.05$).للتسهيلات الائتمانية على معدل الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في المصارف التجارية الليبية.

H02-2: الفرضية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\propto \leq 0.05$).للتسهيلات الائتمانية على معدل إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع في المصارف التجارية الليبية.

H03-3: الفرضية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\propto \leq 0.05$). للتسهيلات الائتمانية على معدل إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول في المصارف التجارية الليبية.

[1]- الحداد، جمال رمضان، (2007)، **دور إدارة التدفقات النقدية في كفاءة توظيف الأموال في المصارف التجارية الليبية** ، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، تخصص إدارة أعمال، عمان، الأردن.

أنموذج الدراسة:

المتغير المستقل **المتغير التابع**

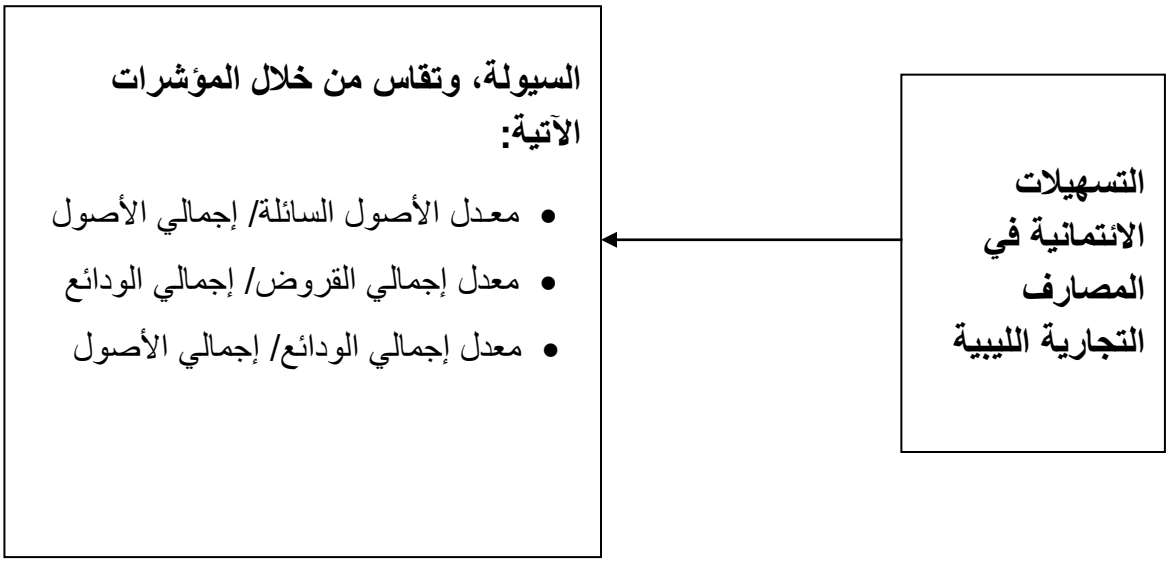

شكل رقم (1) أنموذج الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث .

متغيرات الدراسة:

أ. المتغيرات المستقلة

القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية وهي عبارة عن القروض والتسهيلات النقدية وغير النقدية التي يتم منحها للأفراد والجهات الاعتبارية العامة والخاصة مقابل توفير ضمانات كافية وتعهد المقترض بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات والمصاريف المستحقة عليها سواء كانت دفعة واحدة أو على دفعات أو أقساط في تواريخ استحقاقها.[1]

حيث تمثل التسهيلات الائتمانية جانباً هاماً من وظائف المصارف التجارية بل هو المحور الأساسي لعمل المصارف، والحاجة إليها تكاد تكون عامة للغالبية العظمى من الأفراد وأصحاب المهن والمشروعات وغيرها من القطاعات الاقتصادية، إذ قلما نجد في الحياة العملية مشروعاً يعتمد في نشاطه على موارده الذاتية، بل إن هذه

[1]- التقرير السنوي لمصرف ليبيا المركزي، (2016).

المشروعات تسعى عن طريق الائتمان الذي تقدمه إليها المصارف في صورة قروض أو غيرها إلى تغذية رأس مالها العامل المتداول.[1]

ب. المتغيرات التابعة: مؤشرات السيولة

1. معدل الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول

يعتبر من المؤشرات التحليلية المهمة لتقييم سيولة المصرف، وهو ما يعرف بمعامل السيولة والذي يحسب من خلال العلاقة النسبية الآتية:[2]

$$\text{معامل السيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100\%$$

وعادة ما يشترط توافر نسبة ثابتة أو حد أدنى يجب أن لا يقل عن هذه النسبة المحددة، وعموماً فإن ارتفاع النسبة عن النسبة المعيارية التي يجب أن تكون تعني ضمانة إضافية لدعم السيولة، في حين يشير انخفاضها إلى تدهور سيولة المصرف و لربما تؤدي إلى حالة من حالات العسر المالي.

2. معدل إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع

تشير هذه النسبة إلى مدى ملائمة توظيف الأموال المتاحة للمصرف والمتأتية من الودائع لتلبية الطلبات الائتمانية من قروض وتسهيلات، كما أن ارتفاع هذه النسبة تعني قدرة المصرف على تلبية القروض، إلا أنه في الوقت ذاته تدل على انخفاض قدرته في تلبية طلبات سحوبات المودعين وتحسب كالأتي:[3]

$$\text{نسبة} \qquad \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجماليالتلوظيفع}} \times 100\%$$

3. معدل إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول

وهي عبارة عن نسبة ودائع العملاء لدى المصرف مقسومة على إجمالي الأصول، وتوضح هذه النسبة قدرة المصرف على توفير السيولة للإيفاء بالتزاماته المتنوعة تجاه العملاء، وأهمها تلبية طلبات سحب الودائع، كما تبين قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مما لديه من نقدية أو أصول أخرى، وتحسب كالأتي:[4]

---

[1]- عشيش، حسن سمير، (2010)، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك**، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،ص58.

[2]- الزبيدي، حمزة محمود، (2011)، **إدارة المصارف**، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،ص71.

[3]- شبيب، (2012)، إدارة البنوك المعاصرة، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، ص116.

[4]-النواس، رنا جهاد حسن، (2013)، **هيكل السوق التنافسية وأثرهما على الأداء المالي للبنوك الإسلامية الأردنية**، أطروحة دكتوراه في المصارف الإسلامية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن، ص12.

$$\text{مؤشر الانتاجية} = \frac{\text{إجمالي الودائع}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100\%$$

أهمية الدراسة

الأهمية العلمية: نظراً لمحدودية الدراسات العربية والليبية في مجال هذه الدراسة وافتقار المكتبة الليبية حسب علم الباحث إلى مثل هذا النوع من الدراسات، فقد جاءت أهمية هذه الدراسة من حيث دراستها لأثر ال قروض والتسهيلات الائتمانية على مؤشر السيولة في المصارف التجارية الليبية.

الأهمية العملية: تحاول تحديداً وبشكل خاص اختبار أثر القروض والتسهيلات الائتمانية على مؤشر السيولة في المصارف التجارية الليبية، والمساهمة في معالجة مشكلة التسهيلات الائتمانية لدى المصارف التجارية الليبية من خلال معرفة واكتشاف أهم المؤثرات فيها ومواطن الضعف في السياسات المتبعة بما ينعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على الأداء التنافسي للمصارف التجارية.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1- التعرف على كيفية قياس مؤشرات السيولة في عينة الدراسة.

2- تحديد وقياس أثر القروض والتسهيلات الائتمانية على مؤشرات السيولة للمصارف التجارية في عينة الدراسة.

حدود الدراسة

- حدود زمنية: لفترة الدراسة والتي تمتد من عام (2008- 2016) لتوفير البيانات اللازمة.
- حدود مكانية: ستكون الدراسة في ليبيا، وعينة الدراسة شملت جميع المصارف التجارية.
- حدود الموضوع: أثر التسهيلات الائتمانية على مؤشرات السيولة في المصارف التجارية الليبية.

التسهيلات الائتمانية :

يعتبر منح القروض والتسهيلات الائتمانية التي تمنح للأفراد ولمختلف الوحدات الاقتصادية المختلفة في المجتمع من أهم استخدامات موارد المصرف المتأتية في مجملها من الودائع بمختلف أنواعها، إلا أن السياسة الائتمانية وبالرغم من إجراءات التحوط والمتابعة، فإنه يكتنفها دوماً عنصر المخاطرة المتمثل في احتمال خسارة جزء من الأموال المقرضة لأسباب مختلفة، ولذلك فإن المصارف عند قيامها بتحديد إطار ومعالم السياسة الائتمانية، تأخذ في اعتبارها محددات هذه السياسة، خاصة فيما يتعلق منها بنسب السيولة القانونية والاحتياطي الإلزامي، وما قد يتعرض له من مخاطر وذلك باستخدام جملة من القرارات والإجراءات التي تكفل لها الموائمة بين عناصر السيولة

والربحية والأمان، في تحقيق أهداف هذه السياسة.

من هنا نجد أن الهدف الأساسي للسياسة الائتمانية في المصرف هو تحديد أنواع الائتمان وشروط منحه بالشكل الذي يمكن أن يضمن ربحية المصرف، حيث إن المصرف لابد وأن يستثمر الودائع الموجودة لديه في مجالات مربحة، وعليه في نفس الوقت مراعاة متطلبات السيولة وذلك لمواجهة متطلبات السحوبات المتوقعة والمفاجئة لأصحاب الودائع بمختلف أنواعها على اعتبار أن إدارة أي مصرف لا تستطيع أن تستثمر كل أموالها في منح التسهيلات الائتمانية، حيث أن قيام المصرف باستثمار كل أمواله في منح التسهيلات الائتمانية فإنه بذلك يحقق أساس الربحية ولا يحقق متطلبات السيولة، كذلك فإن الأمر إن قامت إدارة المصرف بالاحتفاظ بكل الأموال التي لديها ولم تقم باستثمارها فإنه يحدث العكس حيث تكون قد راعت متطلبات السيولة ولم تراعِ متطلبات الربحية، لذلك يجب على إدارة المصرف تحقيق التوازن بين متطلبات السيولة والربحية، وهذا ما يتحقق من خلال السياسة الائتمانية.[1]

أي أن للسياسة الائتمانية عدة أهداف منها:

- المساهمة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة والمتمثلة في تنويع مصادر الدخل وزيادة الإنتاج، وتوزيع الموارد المالية على مختلف الأنشطة الاقتصادية وتشغيل الطاقات العاطلة، وتسهيل عملية التبادل التجاري.

- تحقيق عائد مناسب من توظيف الأموال المتاحة للمصارف التجارية في ظل الالتزام بالسياسات المعتمدة لذلك.

- المحافظة على نسبة السيولة لدى المصارف التجارية ضمن حدود السيولة الآمنة والسيولة القانونية.

- تلبية طلبات عملاء المصارف التجارية من القروض والتسهيلات الائتمانية النقدية وغير النقدية، واستخدامها في الأغراض المسموح بها قانوناً.

من هنا نجد أن من العوامل المؤثرة في حركة الإيداع المصرفي في أي اقتصاد، هو حجم ما تقدمه المصارف من قروض وتسهيلات ائتمانية إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة، وقد برهنت النظرية النقدية على أن جزءاً من الائتمان المصرفي الممنوح لتلك القطاعات يعود مرة أخرى إلى النظام المصرفي في شكل ودائع جديدة نظراً لما يسببه الائتمان المصرفي والتوسع فيه من زيادة في المعروض النقدي داخل الاقتصاد الأمر الذي يجعله سبباً في زيادة الميل للادخار بشكل عام والادخار في أدوات المصارف التجارية بشكل خاص وهي الودائع بمختلف أشكالها وأنواعها.[2]

من ناحية أخرى نجد أن الائتمان المصرفي نشاط اقتصادي في غاية الأهمية له تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد للاقتصاد القومي وعليه يتوقف نموه وارتقاءه، والمتتبع للنمو الاقتصادي في مختلف الدول سوف يتضح له ذلك. وتنبع الحاجة إلى الائتمان المصرفي نتيجة عدم وجود التوافق الزمني بين تيارات الإيراد داخل الاقتصاد وتيارات

[1]- الضمور، حسين محمد، (2016)، العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية في المصارف، دار أمجد، ط1، عمان، الأردن،ص52.
[2]- الزبيدي، حمزة محمود، إدارة المصارف، مصدر سابق،ص146.

الإنفاق وقد أدى هذه الوضع المستمر، إلى وجود وحدات اقتصادية لديها فائض وقتٍ ما ووحدات أخرى لديها عجز، من هنا برز الائتمان المصرفي كعنصر مهم لتنظيم العلاقة بين مؤسسات الاقتصاد الوطني.

ولهذا يعتبر الائتمان المصرفي من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة إلا أنه يعتبر أداة حساسة قد تؤدي إلى حدوث أضرار جسيمة بالاقتصاد إذا لم يحسن استخدامه، فالائتمان في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد وفي حالة الإفراط يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية وهو الموضوع الذي يثير اهتمام بعض الدارسين والمهتمين بإدارة التنمية.[1]

بشكل عام فإن أهمية الائتمان المصرفي تتفاعل مع مرحلة النمو والتطور الاقتصادي المصرفي إلى حد بعيد حيث أن الطلب على الائتمان المصرفي تحدده حاجة القطاعات الاقتصادية إلى التمويل اللازم. وهذا يعني أن الطلب على الائتمان المصرفي هو طلب مشتق من حاجة القطاعات إلى التمويل، ولهذا كلما زادت عملية التنمية واتسع النشاط الاقتصادي كلما زادت الحاجة إلى الائتمان المصرفي.[2]

السيولة:

إن المقصود بالسيولة هو تحويل الأصل إلى نقد بأقصى سرعة وبدون خسائر تذكر، وهي تلك الإجراءات التي تجعل المصرف دائماً جاهزاً لمقابلة صافي التدفقات النقدية دون الحاجة إلى تصفية بعض الاستثمارات، ومن المعروف أن السيولة للمصرف تعد عنصراً أساسياً في العمل المصرفي، لأن الاحتفاظ بأموالها بدرجة سيولة عالية تأتي لغرض تلبية حركة السحوبات العادية والمفاجئة ولتلبية طلبات القروض والتسهيلات بدون تأخير، ولمواجهة الالتزامات المستحقة الأداء، من هنا فإن إدارة السيولة يجب أن تدار مع إدارة الربحية وإدارة أموال المصرف ككل، لذلك فإن المؤشرات المعيارية أو التشريعات التي تفرض حد أدنى من متطلبات السيولة وأحياناً تسمى بنسبة السيولة القانونية تحدد حجم الأصول السائلة للمصرف وعادة ماتكون بحدود 10% من الودائع.

وتتوقف السيولة على وجود سوق تباع فيه الأصول ومدى إمكانية استخدامه كضمان للحصول على القروض، وطبيعة الموجودات السائلة ومواعيد استحقاق أقساط القروض، ولا يستطيع المصرف تأجيل سحب الودائع لأموال المودعين لان ذلك يؤثر على سمعته والعلاقة المستقبلية مع العملاء.

وتقاس إمكانية المصرف في تحقيق السيولة على العناصر التالية:

أولاً: الاحتياطيات الأولية

- النقد في الصندوق بالعملات المحلية والأجنبية وهو موجود في خزينة المصرف.
- النقد المودع لدى البنوك المحلية والأجنبية.

[1]- عفيفي، أحمد مصطفى، (2003)، استثمار المال في الإسلام،ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ص5.
[2]- سمحان، وأخرون، (2012)، إدارة الاستثمار في المصارف،ط1، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، ص67.

- الاحتياطي النقدي القانوني وهي الأرصدة النقدية السائلة التي يحتفظ بها المصرف لدى المصرف المركزي أو يلتزم بها المصرف وفق التشريعات السائدة.

ثانياً: الاحتياطيات الثانوية

وهي الخط الثاني لتلبية متطلبات السيولة ويمكن تحويلها إلى احتياطيات أوليه بسهولة لكونها استثمارات قصيرة الأجل ودرجة مخاطرها منخفضة ودرجة سيولتها عالية. وتعتمد السيولة على قدرة المصرف على تحريك النقد من خلال التعويض عن سحب الودائع بجذب ودائع تحل محلها أو الاقتراض، وكلما زادت قدرة المصرف على التعويض قلت احتياجاته من النقد المعطل (المحتفظ به)، والقدرة على تحريك الأرصدة النقدية المصرفية قصيرة الأجل في نطاق الجهاز المصرفي يضمن بذلك الاقتراض من المصرف المركزي، كما يمكن تنمية الودائع ذاتياً من خلال استخدام شهادات الإيداع المصرفية بفترات استحقاق وفوائد تتناسب مع حجم الودائع وتاريخ استحقاقها بما يضمن أن تكون الكلفة الحدية أقل من الإيراد الحدي.

منهج الدراسة وأدواته:

تعتمد الدراسة على منهجين هما:

1 - المنهج الوصفي (الاستقرائي): استخدم هذا المنهج في إعداد الإطار النظري وذلك بالرجوع إلى الدراسات المكتبية والمصادر الثانوية.

2 - المنهج التحليلي (الاستنباطي): اعتمدت الدراسة على هذا المنهج لاختبار الفرضيات، إذ تم تحليل البيانات المتعلقة بفرضيات الدراسة بعد جمعها من المصادر الأولية وتبويبها وتفريغها ومعالجتها للوصول إلى النتائج الخاصة بالدراسة.

مصادر جمع البيانات:

- المصادر الأولية:

وهي المصادرالتيتغطي الجانب التطبيقي للدراسة والمتمثلة بالقوائم المالية والتقارير السنويةللمصارفالتجارية محل الدراسة، حيث تم الاعتماد على المؤشرات المالية والإحصائيات.

- المصادر الثانوية:

اعتمدت الدراسة على الكتب العلمية المتخصصة بموضوع الدراسة والدوريات والأبحاث والدراسات السابقة والرسائل الجامعية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

الأساليب الإحصائية

تم الاعتماد في هذه الدراسة على البرنامج الإحصائي (SPSS).

وتم استخدام طرق وأساليب إحصائية تتناسب مع طبيعة وهدف الدراسة وتتضمن هذه الأساليب:

1 - أسلوب الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression).

2 - أسلوب الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression).

اختبار الفرضيات

يعرض هذا الجزء الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة (القروض والتسهيلات، ومعدل معامل السيولة، ومعدل التوظيف، ومعدل مؤشر الإنتاجية)، وذلك بالاعتماد على البيانات المالية السنوية الخاصة ب المصارف التجارية مجتمع الدراسة، للفترة (2008–2016).

1- القروض والتسهيلات الائتمانية

جدول رقم (1)

الإحصاء الوصفي للقروض والتسهيلات السنوية للفترة (2008 – 2016)

المقياس	القروض والتسهيلات
الوسط الحسابي	15787.7000
القيمة القصوى	20212.80
القيمة الدنيا	10577.90
الانحراف المعياري	3829.19989

يعرض الجدول (1) وصفاًللقروض والتسهيلات السنوية خلال فترة الدراسة (2008 – 2016)، حيث بلغ المتوسط الحسابي السنوي للقروض والتسهيلات في المصارف التجارية عينة الدراسة في(15787.7000). دينار ليبي، وبلفحراف معياري (3829.19989)دينار ليبي، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (20212.80) دينار ليبي، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (10577.90) دينار ليبي.

2- معدل معامل السيولة

جدول رقم (2)

الإحصاء الوصفي لمعدل معامل السيولة السنوي للفترة (2008 – 2016)

المقياس	معدل معامل السيولة
الوسط الحسابي	69.1556
القيمة القصوى	74.3
القيمة الدنيا	60.00
الانحراف المعياري	5.62675

يعرض الجدول (2) وصفاً لمعدل العائد الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول للمصارف التجارية مجتمع الدراسة خلال فترة الدراسة (2008 – 2016)، حيث بلغ المتوسط الحسابي السنوي لمعدل العائد الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (69.1556)، وبانحراف معياري (5.62675)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (74.3)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (60.00).

3- معدل التوظيف

جدول رقم (3)

الإحصاء الوصفي لمعدل التوظيف السنوي للفترة (2008– 2016)

المقياس	معدل التوظيف
الوسط الحسابي	24.4444
القيمة القصوى	28.40
القيمة الدنيا	21.80
الانحراف المعياري	2.05798

يعرض الجدول (3) وصفاً لمعدل التوظيف السنوي خلال فترة الدراسة (2008 –2016)، حيث بلغ المتوسط الحسابي السنوي لمعدل التوظيف في المصارف التجارية (24.4444)، وبانحراف

معياري (2.05798)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (28.40)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (21.80).

4- معدل مؤشر الإنتاجية

الجدول رقم (4)

الإحصاء الوصفي لنسبة مؤشر الإنتاجية السنوي للفترة (2008 – 2016)

المقياس	نسبة مؤشر الإنتاجية
الوسط الحسابي	82.1667
القيمة القصوى	84.90
القيمة الدنيا	79.00
الانحراف المعياري	2.00312

يعرض الجدول (4) وصفاً لمعدل مؤشر الإنتاجية السنوي خلال فترة الدراسة (2008 –2016)، حيث بلغ المتوسط الحسابي السنوي لمعدل مؤشر الإنتاجية للمصارف التجارية عينة الدراسة الإسلامي (82.1667)، وبانحراف معياري (2.00312)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (84.90)، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (79.00).

اختبار ملائمة النموذج

للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات قام الباحث باستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة للدراسة وذلك بإيجاد القيم المالية الخاصة بمتغيرات الدراسة وحسب سنوات الدراسة، حيث تم جمع البيانات السنوية الخاصة بالمصارف التجارية مجتمع الدراسة ، وللفترة (2008 – 2016)، وفيما يلي عرض لهذه الأدوات الإحصائية:

- **اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation**

يعرف الارتباط الذاتي بأنه وجود علاقة بين الأخطاء العشوائية المتتالية المحسوبة من نموذج الانحدار المقدر بطريقة المربعات الصغرى، ويترتب على وجوده بعض المشاكل القياسية، والتي لا مجال لذكرها هنا، ويتم إجراء الاختبار باستخدام اختبار إحصائي ديربن – واتسون (Durbin-Watson Test) والذي يرمز له بالرمز D-W ومقارنته بقيمتين مستخرجتين من الجدول الخاص بهذا الاختبار عند مستوى المعنوية α، وعدد المشاهدات n وعدد المتغيرات k، ويرمز لهاتين القيمتين بالرمزين dl (الحد الأدنى) و du (الحد الأعلى) فإذا كانت قيمة D-W أكبر من du دل ذلك على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، أما إذا كانت قيمة D-W أقل من dl دل ذلك على وجود مشكلة الارتباط الذاتي، ويفشل الاختبار في تحديد وجود ظاهرة الارتباط الذاتي، إذا وقعت قيمة D-W بين القيمتين[1]، وعندها يتم اللجوء لاختبار آخر، حيث تم اجراء اختبار Correlogram، والذي يقيس الارتباط بين حدود الخطأ في المقطع الواحد (للسلسلة الزمنية للبنك الواحد)، حيث يتم الحكم على وجود ارتباط ذاتي إذا كانت قيمة الإختبار(Q-stat)، بمستوى معنوية (.Prob) أقل من 0.05، والجدول رقم (5) يبين نتائج هذا الاختبار لجميع فرضيات الدراسة:

جدول رقم (5)

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

الفرضية	قيمة D-W المحسوبة	dl	Du	النتيجة
H01-1	1.950	0.824	1.320	لا يوجد ارتباط ذاتي
H01-2	1.330	0.824	1.320	لا يوجد ارتباط ذاتي
H01-3	2.170	0.824	1.320	لا يوجد ارتباط ذاتي

نلاحظ ان قيم D-W للمتغيرات في الفرضيات المذكورة جميعها أكبر من du مما يشير لخلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي أي عدم وجود ارتباط بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار.

اختبار الفرضيات

يتمثل مجتمع الدراسة من بيانات المصارف التجارية الليبية ، وللفترة (2008 – 2016)، وقد تم جمع البيانات الخاصة بهذه المصارف للفترة المذكورة، لذلك يعتبر النموذج الملائم لقياس العلاقة بين

[1]- Montgomery, D. C, & Peck, E. A, & Vining, G. G (2001**). Introduction to Linear Regression Analysis**, 3rd Edition, John Wiley&Sons, New York.

المتغيرات هو الانحدار المشترك (Pooled Data Regression)، وبطريقة Panel EGLS (Cross-section weights). وبعد التأكد من ملائمة البيانات لنموذج الدراسة، وكذلك وصف متغيرات الدراسة، وسنعرض هذا الجزء من الدراسة في اختبار الفرضيات ، وتم إخضاع فرضيات الدراسة لتحليل الانحدار الخطي البسيط، وقد كانت النتائج كما يلي:

H01-1: الفرضية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\propto \leq 0.05$). للقروض والتسهيلات الائتمانية على معدل الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في المصارف التجارية الليبية.

جدول رقم (6)

نتائج اختبار أثر بعد (القروض والتسهيلات) على معدل الأصول السائلة/إجمالي الأصول

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery	تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coeffecient				
	r^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
معدل الأصول السائلة/إجمالي الأصول	0.808	29.476	0.001	القروض والتسهيلات	0.798	0.028	5.429-	0.001

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول (6) أن قيمة معامل التحديد (r^2= 0.808)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة قد فسّرت ما مقداره (80.8%) من التباين في (معدل العائد الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (29.476) عند مستوى ثقة (Sig = 0.001) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة (B= 0.798) عند (القروض والتسهيلات)، وكانت قيمة (t= -5.429) عند مستوى ثقة (Sig = 0.001) وهذه تؤكد معنوية المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الأولى، ونقبل البديلة التي نصها:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقروض والتسهيلات الائتمانية على معدل الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في المصارف التجارية الليبية".

H02-2: الفرضية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\propto \leq 0.05$).للقروض والتسهيلات الائتمانية على معدل إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع في المصارف التجارية الليبية.

جدول رقم (7)

نتائج اختبار أثر بعد (القروض والتسهيلات) على معدل إجمالي القروض/إجمالي الودائع

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery	تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coeffecient				
	r^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
معدل إجمالي القروض/ إجمالي الودائع	0.311	3.163	0.119	القروض والتسهيلات	2.157	0.018	1.779	0.119

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول أعلاه أن قيمة معامل التحديد (r^2= 0.311)، وهذا يعني أن (القروض والتسهيلات) قد فسّرت ما مقداره (31.1%) من التباين في (معدل إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (3.163) عند مستوى ثقة (Sig = 0.119) وهذا يؤكد عدم معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

كما يتبين من جدول المعاملات أن قيمة (B= 2.157) وأن قيمة (t= 1.779) عند مستوى ثقة (Sig = 0.119) وهذه تؤكد عدم معنوية المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وبناء على ما سبق، رقبل الفرضية العدمية الثانية، و التي نصها:

"لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقروض و التسهيلات الائتمانية على معدل إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع في المصارف التجارية الليبية".

H03-3: الفرضية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\propto \leq 0.05$). للقروض التسهيلات الائتمانية على معدل إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول في المصارف التجارية الليبية.

جدول رقم (8)

نتائج اختبار أثر بعد (القروض والتسهيلات) على معدل إجمالي الودائع/إجمالي الأصول

المتغير التابع	ملخص النموذج Model Summery	تحليل التباين ANOVA		جدول المعاملات Coeffecient				
	r^2 معامل التحديد	F المحسوبة	Sig F* مستوى الدلالة	البيان	B	الخطأ المعياري	T المحسوبة	Sig t* مستوى الدلالة
معدل إجمالي الودائع/ إجمالي الأصول	0.580	9.678	0.017	القروض والتسهيلات	-2.880	0.031	-3.111	0.017

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول أعلاه أن قيمة معامل التحديد (r^2= 0.580)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة قد فسّرت ما مقداره (58.0%) من التباين في (معدل إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول)، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.كما يتبين أن قيمة (F) قد بلغت (9.678) عند مستوى ثقة (Sig = 0.017) وهذا يؤكد معنوية الانحدار عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

كما يتبين من جدول المعاملات أن أن قيمة (B= -2.880) عند (القروض والتسهيلات)، وكانت قيمة (t= - 3.111) عند مستوى ثقة (Sig = 0.017) وهذه تؤكد معنوية المعامل عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وبناء على ما سبق، نرفض الفرضية العدمية الثالثة، ونقبل البديلة التي نصها:

"يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للقروض والتسهيلات الائتمانية على معدل إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول في المصارف التجارية الليبية".

جدول رقم (9)

إجمالي نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الرقم	الفرضية	قبول أو رفض الفرضية
1	لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\propto \leq 0.05$) للقروض والتسهيلات الائتمانية على معدل الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في المصارف التجارية الليبية.	تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\propto \leq 0.05$) للقروض والتسهيلات الائتمانية على معدل الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في المصارف التجارية الليبية.
2	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\propto \leq 0.05$) للقروض والتسهيلات الائتمانية على معدل إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع في المصارف التجارية الليبية.	تم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\propto \leq 0.05$) للقروض والتسهيلات الائتمانية على معدل إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع في المصارف التجارية الليبية.
3	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\propto \leq 0.05$) للقروض والتسهيلات الائتمانية على معدل إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول في المصارف التجارية الليبية.	تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\propto \leq 0.05$) للقروض والتسهيلات الائتمانية على معدل إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول في المصارف التجارية الليبية..

النتائج والتوصيات

بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي الوصفي، وتحليل الانحدار لنماذج الدراسة، كذلك بالاعتماد على الإطار النظري، سيتم صياغة أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، إضافة إلى تقديم أهم التوصيات التي خرجت بهاالدراسة في ضوء النتائج.

أولاً: النتائج

1. لا توجد ضوابط رقابية فعالة على الائتمان، لإمكان تدارك مخاطر الائتمان في مراحل مبكرة، ومن ثم إيجاد الحلول المناسبة لتخفيض مخاطر الائتمان وتحقيق أهداف المصرف والعملاء.
2. سيولة المصارف التجارية عينة الدراسة كانت جيدة ومتحفظة حيث حافظت المصارف على الموازنة بين استثمار جزء كبير من الودائع وبين الاحتفاظ بسيولة جاهزة لمواجهة حالات السحب التي يمكن أن تحدث، باستثناء السنوات الأخيرة وما شهدتها من أزمات، وذلك لعدة أسباب ولا مجال للتعرض إليها هنا.
3. توصلت الدراسة إلى أن المصارف التجارية في ليبيا تعاني من صعوبة استرجاع الأموال التي قامت بمنحها في شكل قروض وتسهيلات لمختلف الأنشطة.
4. توصلت الدراسة إلى أن المصارف تفضل التعامل مع القروض الشخصية كأفضل نوع من أنواع القروض، ويكمن السبب في ذلك لانخفاض المخاطر التي يتعرض لها هذا النوع.

ثانياً: التوصيات

بناء على ماتوصلت إليه الدراسة من نتائج، فقداقترحت التوصيات الآتية:

1. ضرورة قيام إدارات المصارف بالاستمرار في السياسة المعتدلة الخاصة بالموازنة بين السيولة ومنح التسهيلات الائتمانية تجنباً للمخاطر التي تصاحب الظروف غير الطبيعية التي يمر بها العمل المصرفي في ليبيا بالوقت الحاضر.
2. يجب أن تحرص المصارف على وجود إدارة متخصصة لإدارة المخاطر الائتمانية، بحيث تعمل على تحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان، ومدى كفاءة أدوات معالجة ومواجهة هذه المخاطر.
3. ضرورة أن يكون لدى العميل النية الصادقة في سداد التسهيلات الممنوحة له، حتى يتاح له فرصة الحصول على تسهيلات أخرى في حال تعرضه لعجز في النقدية أو التمويل.
4. ترشيد تخصيص الموارد، من خلال الاعتماد على دراسات الجدوى الاقتصادية عند منح الائتمان، والتحليل الائتماني للتعرف على حقيقة الوضع المالي للعميل.

5. العمل على تكوين مخصصات تكون كافية لمواجهة مخاطر عدم السداد، من خلال الدراسة الدقيقة للديون بكافة أنواعها.

6. إن مجال القروض والتسهيلات الائتمانية وأثرها على مؤشرات السيولة في المصارف التجارية يعتبر من المجالات الأقل تناولاً في الدراسات والأبحاث الأكاديمية، ولهذا توصي الدراسة بمزيد من الدراسات المستقبلية ضمن هذا المجال.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1- آل ثاني، دانة بنت خليفة بن عبدالله،(2011)، **توظيف الأموال في المصارف في قطر**، رسالة ماجستير في الاقتصاد والمصارف، كلية الشريعة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

2- زايدة، دعاء محمد، (2006)، **التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني** ، رسالة ماجستير في المحاسبة، غزة، فلسطين.

3- الزبيدي، حمزة محمود، (2011)، **إدارة المصارف**، ط1، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

4- سمحان، حسين محمد، ومبارك، موسى عمر، وأبوصقري، عبدالحميد، (2012)، **إدارة الاستثمار في المصارف**،ط1، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر.

5- شبيب، (2012)، **إدارة البنوك المعاصرة**، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن.

6- الضمور، حسين محمد، (2016)، **العوامل المؤثرة في السياسة الائتمانية في المصارف** ، دار أمجد، ط1، عمان، الأردن.

7- عشيش، حسن سمير، (2010)، **التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك**، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

8- عفيفي، أحمد مصطفى، (2003)، **استثمار المال في الإسلام**،ط1، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر.

9- مشجل، هاني حميد ومحمود، دجلة مهدي،(2006)، أثر استراتيجيات تنمية الموارد في سياسات الائتمان المصرفي، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية**، العدد2، جامعة بغداد، العراق.

10- النواس، رنا جهاد حسن، (2013)، **هيكل السوق التنافسية وأثرهما على الأداء المالي للبنوك الإسلامية الأردنية**، أطروحة دكتوراه في المصارف الإسلامية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

1- Benczur, P &Illut, C, **Determents of Spreads on Sovereign Bank Loans,** The Role of Credit History, JEK Journal, v30, 1 , 2006.

2- Gisella, f &Mastrelo, G,A,2005, **Fuzzy Way to Evaluate the Qualitative Attributes in Bank Lending creditworthiness**, Information Processing and Security Systems Journal. 10 (7):p.387-389.

3- Montgomery, D. C, & Peck, E. A, & Vining, G. G (2001**). Introduction to Linear Regression Analysis**, 3rd Edition, John Wiley&Sons, New York.

4- PHILIP, MULEMA SAMUEL,(2011). **Credit Policy and Loan Portfolo Performance in Microfinance in Microfinance Institution**s: **case Study of Uganda Finance Trust Central Bank, Kampala**, ARESEARCH REPORT SUBMITTED TO MAKERERE UNIVERSITY IN PARTIAL FULFILLMENT. UGANDA.